(المدى) تستطلع آراء المواطنين بشأن صوغ الدستور

نأمل أن تُكتفل الحريات بكل أشكالها والأقليات بكل أنواعها

الناصرية / حسين كريم العامل

ما الافكار والتشريعات التي يتمنى المواطن العراقي ان يراها في دستور المستقبل؟ وما شكل النظام الذي يراه مناسبا لتطلعاته؟ هل يرغب في نظام اسلامي يحاكي انظمة الدول المجاورة؟ ام انه يتطلع لنظام حكم برلماني فيدرالي تعددي؟
اسئلة عديدة طرحتها (المدى) على عدد من مواطني محافظة ذي قار لتستطلع آراءهم في مسالة كتابة الدستور.

ضمان الحقوق

قال المواطن محمد عبد الحر نامل ان يكفل الدستور الجديد الحقوق والحريات الاساسية للجميع كحرية الرأي والمعتقد والانتماء و التظاهر والانتخاب وحق العمل والتعليم والصحة والسكن وان يؤكد في نصوصه تفعيلها في الحياة اليومية حتى لا تظل حبرا على ورق فاحترام الدستور وقدسيته كما اتصور لا ياتيان من الفراغ وانما من خلال تلبية الدستور تطلعات القطاعات الشعبية الواسعة
اما ام سرمد (٤٥ عاما) فقد قالت: اتمنى ان ارى في الدستور القادم ما يكفل حقوق الانسان والمراة العراقية التي ذاقت الامرين. دستور مدني يضمن سيادة الوطن ويحرص على استثمار ثرواته بما يخدم الجميع. دستور يحدد المسارات الكفيلة لمجيء حكومات مستقبلية لا تفرط بالارض والانسان كما فرطت بهما الحكومات العراقية السابقة.
ووافقها الرأي سليم الدراجي (٣٨ عاما) قائلا: ينبغي على الدستور الجديد ان يؤكد ضمان حقوق الانسان والاقليات القومية والاثنية وان ينص على ما يحرم التميز العرقي والقومي والطائفي ويضمن في الوقت نفسه المساواة بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات، في حين اعربت السيدة سناء خليل عن املها في رؤية دستور يضمن العدل والمساواة ويحقق التميز الايجابي اذا كان لابد من التمييز خاصة في شؤون المراة واكدت ضرورة التعامل مع النصوص الدينية والتشريعات على وفق ملاءمتها روح العصر.

فصل الدين عن الدولة

في حين اكد السيد محمد ناصر ضرورة سن دستور لا يعارض الثوابت الاسلامية المجمع عليها قائلا:
الاسلام كما يعلم الجميع هو احد مصادر ثقافة مجتمعنا واساس وعيه وعليه يجب ان يجسد الدستور الجديد ثقافة هذا المجتمع وان ينسجم مع ما يؤمن به ولا بأس من الافادة من النصوص الدينية الاخرى التي لا تعارض التعاليم الاسلامية.
بينما طالب ابو زكي (٥٢ عاما) بفصل السلطات الثلاث وفصل الدين عن الدولة والحد من تدخل المؤسسات الدينية في عمل الجمعية المنتخبة لانها حسب ما يقول اكثر شرعية من كل المؤسسات التي لاتعرف من الديمقراطية سوى الاسم فقط كما طالب بعدم استخدام الايمان الالهي كسلطة ضد الاخر.
اما خليفة ناصر فقد تمنى ان يكون نظام الحكم المقترح نظاماً برلمانياً فيدرالياً تعددياً يعمل على اشاعة الحياة البرلمانية ويؤكد سلطة الاغلبية ويضمن في الوقت ذاته حقوق الاقليات والطوائف الاخرى حتى يبعد مستقبلنا ومستقبل البلد عن شبح التسلط والصراعات والاستبداد وهضم حقوق الاخرين .

رحيل الاحتلال

ومن جانبه عبر السيد غسان محمود عن رأيه قائلا: الحرية وحدها لا تحل مشكلاتنا ويجب على الدستور القادم ان يحدد نظام الحكم المناسب وان يضمن مجيء حكومة ديمقراطية قادرة على حل جميع الازمات بما فيها جدولة رحيل قوات الاحتلال لان الحكومة المنتخبة مهما كانت قوية لا يمكن ان تمارس كامل صلاحياتها والقوات الاجنبية مهيمنة على اراضيها.
في حين عبر السيد محسن توفيق ٥٦ عاما عن رأيه قائلا: الحقيقة ان تحديد طبيعة نظام الحكم هي من اولى القضايا التي تدخل في صلب صوغ الدستور وعليه يجب مراجعة تجاربنا السابقة وتجارب الدول المجاورة في هذا المجال وذلك للافادة منها في صوغ دستورنا القادم حيث سبق ان فشلت الانظمة الشمولية والقومية في بلدنا كما اثبتت الانظمة الاسلامية ومن كلا الطائفتين فشلها في الدول المجاورة سواء منها السنية الحاكمة حاليا في السعودية ام الشيعية الحاكمة الان في ايران، وعليه يجب الافادة من التجارب الناجحة لا الفاشلة في تحديد نظام الحكم مع مراعاة خصوصية البلد من حيث التكوين والتنوع الاجتماعي والقومي والديني والطائفي.

حقوق الجميع

ومن جانبه ادلى السيد حمزة عبد الخالق (٤٨ عاما) بدلوه قائلا:
ينبغي كتابة الدستور بصورة توافقية تضمن حقوق جميع مكونات الشعب العراقي وان تعكس طموحاته بغض النظر عن الدين والطائفة والقومية والانتماء وان تحرص الجمعية الوطنية على مشاركة الجميع في صوغه سواء الذين فازوا ام الذين لم يفوزوا ام الذين قاطعوا الانتخابات ليتسنى لها سن دستور يصون ويحافظ على وحدة العراق في حين رأت الآنسة سحر سالم (٢٥ عاماً) ضرورة تضمين الدستور نصوصاً تكفل حرية المرأة وحماية حقوقها وان يجري التأكيد أيضا على الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية الاعتقاد والتعددية الحزبية لان العراق بلد عظيم حسبما تقول وليس مؤسسة صغيرة يمكن ان تديرها طائفة معينة.اما المواطن جمال حميد فقد قال: ينبغي أن يأخذ الدستور العراقي الجديد باراء جميع التكوينات الاجتماعية المتنوعة وان يحترم التطلعات المشروعة لهذا الموزائيك الرائع وان يحقق الدستور الجديد الحرية والمساواة التي هي عماد الديمقراطية وحلم العراقيين، واضاف السيد جمال قائلا: كلي امل بان تكون لجنة كتابة الدستور بحجم المسؤولية وان تتمتع بسعة الصدر ببعد النظر وان لا تتطير من الطروحات المخالفة لقناعاتها فلكل الاطراف ثوابتها وعلى هذه اللجنة ان تجد القاسم المشترك الذي يوحد العراقيين.

بعيدا عن الوصايا

في حين اعرب السيد ناظم شامل عن امله بكتابة الدستور بعيدا عن الوصايا قائلا: اتمنى ان يكتب الدستور بايد عراقية مخلصة بعيدا عن الوصايا والتاثيرات الخارجية خاصة من دول الجوار وهذا القول لا يعني بطبيعة الحال رفضنا الاستعانة والافادة من دساتير تلك الدول وتجاربها فانا اتمنى على لجنة كتابة الدستور ان تستعين بجميع دساتير العالم لانجاز مهمتها بسن دستور مستقبلي خال من كل الثغرات
اما السيد عادل مطشر فقد قال: اتمنى ان يعمل الدستور القادم على تعزيز المسيرة الديمقراطية وضمان التداول السلمي للسلطة ويحقق العدالة في توزيع الثروات ويُفعل سيادة القانون فما اجمل ان نرى الحاكم والمحكوم امام القضاء ينتظران كلمة القانون.
في حين يرى السيد جباري مسعود (٤٣ عاما) ضرورة تأكيد الدستور حيادية القوات المسلحة وقوات الشرطة وتاهيلها للدفاع عن النظام الديمقراطي الجديد.
اما الشاب ليث سعد (٢٨ عاما) فقد قال: على الدستور ان يساهم في تفعيل دور الشباب وان يعيد النظر في الشرط المتعلق بعمر المرشح للجمعية الوطنية فمسألة تحديد العمر بثلاثين عاما اعتقد فيها الكثير من الغبن لتطلعات الشباب الذين يطمحون إلى اخذ دورهم في رسم مستقبل العراق من خلال مشاركتهم في اعمال الجمعية الوطنية. كما اشار الى ضرورة ضمان الدستور للمساواة وتكافؤ الفرص في شغل المناصب الحكومية.
واخيرا تمنى ناطق راضي (٦٦ عاما) ان يتكفل الدستور الجديد بتوفير شروط حمايته وضمان نجاحه وفاعليته في الواقع السياسي والاجتماعي وان لا يكون حبرا على ورق كما كان دستورنا القديم.

كيف يرى أساتذة القانون أسلوب كتابة الدستور الدائم؟

الناصرية / المدى

ما الافكار التي يرى الاساتذة الجامعيون ضرورة طرحها في الدستور الجديد، وما نوع نظام الحكم الذي يرونه مناسبا للعراق، وكيف يمكن حماية دستور المستقبل من نزوات الحاكمين؟
اسئلة عديدة طرحتها (المدى) على أساتذة قسم القانون في كلية الآداب جامعة ذي قار لتستطلع آراءهم بشأن كتابة الدستور.

حماية الحقوق

الدكتور عمار تركي السعدون رئيس القسم قال: الدستور هو القانون الاساس الذي يقيد الساسة ونشاطاتهم ضمن ثوابت معينة اهمها تحديد نوع النظام جمهوريا كان ام ملكيا وشكل الدولة فيما اذا كانت موحدة ام فيدرالية وكذلك علاقة السلطات الثلاث مع بعضها بعضاً ويتكفل الدستور ايضا بحماية الحقوق والحريات بكل اشكالها ويضمن تنظيمها على وفق القانون لكي لا تستباح ومن اهم ضمانات الدستور الضمان الرسمي والضمان غير الرسمي (الشعبي) ويتمثل الضمان الرسمي بالكيفية التي يتم بموجبها تعديل الدستور والدساتير عموما تحيل تعديل مواد الدستور الى البرلمان او الجمعية الوطنية كونهما يمثلان الشعب وعلى وفق نسب معينة لا يجوز لسلطة بعينها خرق مواد الدستور اما الضمان غير الرسمي فيتمثل بالارادة الشعبية وما يمكن ان ينبثق عنها من توجهات كالتظاهرات والانتفاضات والثورات التي تزعزع الحكومة التي تعمل على خرق ثوابت الدستور كما ان مسالة تحديد نظام الحكم فيما اذا كان فيدراليا ام غير فدرالي، دينياً ام غير ديني فمتروك لتوجهات الكتل البرلمانية المنتخبة من الشعب والممثلة في الجمعية الوطنية. وبرأيي الشخصي ارى ان تباين المادة الاجتماعية العراقية في دياناتها وعاداتها واطيافها يتطلب ان يكون الدين الاسلامي مصدراً اساسياً في التشريع وليس المصدر الوحيد لان جعل الإسلام مصدرا وحيدا للتشريع فيه غبن لبقية الطوائف الأخرى المتآخية في العراق.

دستور توافقي

اما الاستاذ وليد خشان فقد قال: من المعلوم ان كل دستور ينطوي على فكرة قانونية سائدة وهذه الفكرة تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع وبالتالي لابد ان يكون الدستور منسجما مع هذه الفكرة فعندما تاتي تلك النصوص بعيدة عن هذه الفكرة سوف تتعرض للرفض من قبل الشعب عند عرضها استفتاء ثم هناك تساؤل: هل بالامكان صوغ دستور علماني لشعب اغلبيته الساحقة من الإسلاميين؟ وهل يمكن صوغ دستور اسلامي بشكل مطلق على الرغم من وجود كيانات علمانية وطوائف دينية اخرى وللاجابة على هذا السؤال نقول لابد من ان تأخذ الجمعية الوطنية المنتخبة بنظر الاعتبار هذه التوجهات وبالتالي اعداد دستور توافقي يحترم الاسلام ويضمن حقوق جميع الطوائف وحرياتهم.
وعن ضمان حماية الدستور قال: من المعروف ان هناك مبدا سائداً في اغلب البلدان لحماية الدستور الا وهو الفصل بين السلطات الثلاث وعدم تدخل هذه السلطات في عمل بعضها بعضاً ويمنع خروجها عن نطاق اختصاصها وكذلك هناك القانون الدستوري الذي يأتي في قمة الهرم القانوني ويأتي بعده القانون العادي لذا لا يجوز ان ينطوي القانون الاخير على افكار تتعارض مع الدستور لكونها القانون الاعلى اضافة الى الرقابة على دستورية القوانين التي تتم بموجب الرقابة القضائية والسياسية.

تطبيق حقيقي

في حين قال الدكتور حسام عبد الواحد: الدستور قواعد عليا لتنظيم الحقوق والحريات وممارسة السلطة، لكن للاسف جاءت جميع الدساتير التي تعاقبت على العراق باستثناء دستور ١٩٢٥ لتسيئ لهذه القواعد وتتجاوز على الحريات والحقوق، ولصياغة دستور ناجح يكتب له ان يكون دستورا دائميا يستمر لأطول فترة ممكنة ينبغي ان يعالج نقطتين أساسيتين هما: التطبيق الحقيقي لباب الحريات والحقوق وعدم انتهاكهما وان يصاغ باب تنظيم السلطة بشكل صحيح.
وتأكيد هذه النقطة يعود إلى انتهاك الانظمة والدساتير التي تعاقبت على العراق لهذا التنظيم فدستور السبعين مثلا سمح بتداخل السلطات واعطى مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية ومجلس الوزراء جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعليه يجب الاخذ بالمبادئ الاساسية التي اعتمدتها الامم المتقدمة وتطبيقها تطبيقا حقيقيا ليتسنى لنا صوغ دستور مبني على اسس دستورية رصينة بعيدة عن الايديولوجيا والتعصب الديني.
وعن الضمانات قال: هناك ضمانات قانونية اتفقت عليها الشعوب اولاها تشكيل محكمة دستورية عليا من كبار القضاة لتنظر بمدى تطابق القوانين والتشريعات والتعليمات مع نصوص الدستور وثانيتها ضمان حماية الدستور من خلال تشريع نصوص دستورية تجعل من امكانية تعديله ليست بالامر السهل كأن يتم التعديل باستفتاء شعبي عام او من خلال برلمان وبنسبة الثلثين وثالثتهما توعية الناس بحقوقهم لان هناك الكثير من القوانين والتشريعات الحالية تناقض قانون ادارة الدولة على سبيل المثال وليس هناك من يطالب بتعديلها او يرفض تطبيقها وعليه يجب الاهتمام بهذا الجانب لحماية نصوص الدستور القادم من الخروقات والتجاوزات كما ينبغي ان لا يكون الدستور القادم عقبة في بناء العراق وتطوره وان يؤخذ بنظر الاعتبار التطور الحاصل في المجتمع وان يستجيب الى متطلبات الحياة ليكون الخطوة الاولى لبناء العراق الديمقراطي لا الخطوة النهائية.

مواطنون يتساءلون:

ما الضمانات الكفيلة بحماية الدستور من المستبدين؟

بغداد / المدى

كيف يمكن ان نحمي دستور المستقبل وما هي الضمانات التي يراها المواطنون جديرة بحماية الدستور ثم هل يمكن للدستور ان يحمي نصوصه من تجاوزات الحكام المستبدين؟ اسئلة طرحناها على عدد من المواطنين الذين عاشوا انتهاكات الانظمة الاستبدادية نصوص الدساتير وذاقوا الويلات من القوانين التي تنتهك حقوقهم وتستند في الوقت نفسه إلى نصوص الدستور وفقراته القابلة للاختراق والتي من المفترض ان تصون حقوقهم وحرياتهم من بطش المستبدين.

تفعيل الجماهير

ابو احمد (٤٨ عاما) يقول: ان مسألة حماية الدستور مسألة معقدة وليس من السهل توفير الضمانات من خلال نصوص الدستور فقط فالنصوص وحدها لا تفي بالغرض وخير شاهد على ذلك ما حدث من تجاوزات على ثوابت الدساتير السابقة، وباعتقادي ان الامر يتطلب برامج طويلة الامد لتفعيل الارادة الشعبية وتنظيم الجماهير وتوعيتها بحقوقها لتقف امام مسؤوليتها حين ترى الحكام يخترقون نصوص الدساتير وينتهكون حقوق البشر.
ووافقه الرأي السيد خالد جودة قائلا: انا اعتقد ان اهم خطوة لحماية الدستور تتجسد باتاحة الفرصة للجماهير لكي تنطلق وتعي مصالحها من خلال تعزيز دورها ودور منظمات المجتمع المدني التي تعد المنظم لحركة الجماهير الواعية والتي تقف بالمرصاد لاي خرق لمواد الدستور.

محكمة دستورية

اما السيد حسنين محمد فقد قال: ارى في الفصل بين السلطات الثلاث وتوسيع الصلاحيات وتوزيع المهمات على عدة جهات امر لابد منه لصيانة الدستور والحفاظ على كرامة المواطن كما ان حماية نصوص الدستور تتطلب تشكيل محكمة دستورية عليا تراقب تشريع القوانين ومتابعة اعمال وتوجيهات الحكومة.
في حين قال ناصر سهر: ان حماية الدستور تتطلب سن تشريعات دستورية تضمن حمايته وتمنع السلطات التنفيذية من التجاوز على احكامه ومن هذه التشريعات جعل سلطة تعديل نصوصه بيد الجمعية الوطنية بنسبة الثلثين او من خلال الاستفتاء الشعبي.
ووافقه الرأي الدكتور حسام عبد الواحد قائلا: ينبغي ان لا يكون الدستور عقبة امام بناء العراق وتطوره وان يأخذ بنظر الاعتبار التطور الحاصل في المجتمع وان يستجيب لمتطلبات الحياة وان يضمن حمايته من خلال تشريع نصوص دستورية تجعل من امكانية تعديله ليست بالامر السهل كأن يكون التعديل باستفتاء شعبي عام او من خلال البرلمان وبنسبة الثلثين.
فيما قالت السيدة ام سحر: حتى يكون الدستور محترما ويجد من يستميت للدفاع عنه عليه ان يضمن حقوق الجميع اولا ومن دون استثناء وان يبتعد عن الوصايا وتكريس الطائفية والاستبداد وان يضمن حق الناخبين في عزل اعضاء الجمعية قبل انتهاء دورتها اذ ما تبين لهم انها لم تكن جديرة بالثقة التي أولوها إياها وهذه الفقرة اعتقد انها ستكون حافزا لالتزام اعضاء الجمعية بوعودهم التي قطعوها للناخبين وتضمن في الوقت نفسه عدم التجاوز على روح القوانين واحكام الدستور واتمنى ان يتم ذلك من خلال استفتاء شعبي وبعد جمع مليون توقيع مثلا يطالب بسحب الثقة من تلك الجمعية.

ضمانات دولية

في حين طالب السيد سعد نافع بضمانات دولية واقليمية لحماية الدستور قائلا:
ان كتابة الدستور بحد ذاتها غير كافية وهي بحاجة الى ضمانات كبيرة ومن جميع الاطراف والجهات سواء منها الداخلية الخارجية خاصة الامم المتحدة فمن غير هذه الضمانات يصبح الدستور عرضة للانتهاك والتعطيل واعتقد ان الخطر الاكبر يأتي من المؤسسات العسكرية التي أدت دورا كبيرا في تحديد مسارات السياسة العراقية من خلال الانقلابات المتواصلة.
بينما يرى سلوان سامي ضرورة تحديد مسارات القوات المسلحة قائلا:
ليس المهم كتابة الدستور المهم هو الحفاظ على نصوصه من الانقلابات العسكرية وعلى الدستور الجديد ان يؤكد حيادية القوات المسلحة ويعمل على تأهيلها للدفاع عن النظام الديمقراطي.
السيد هادي برغش عبر عن رأيه بقوله: تشريع الدستور وصوغه ليسا الضمان الوحيد للديمقراطية انما الضمان الاساس هو فاعلية المؤسسات القادرة على الدفاع عنه وعن النظام الديمقراطي وعليه يجب الاهتمام بهذا الجانب من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وضمان حق المواطن في الاضراب والاعتصام والتظاهر ليتسنى للجماهير ان تمارس سلطتها على الحكومات التي تعمل على خرق القوانين ونصوص الدستور وتعمل على فرض سلطة الاستبداد.